

زبدة الأصول

[87] الطرف الآخر في شئ من الموارد لعدم الاثر كما لا يخفى. الثالث: ان استصحاب الكلّي انما يجرى إذا لم يثبت بالاصل ان الحادث هو القصير كما لو علم بخروج رطوبة مرددة بين البول والمنى بعد الاستبراء، وكان خروجها قبل ان يتوضأ: فانه في هذه الصورة يجرى استصحاب بقاء الحدث الاصغر، وعدم حدوث الحدث الاكبر، ويترتب عليهما ارتفاع الحدث بالوضوء، واستصحاب الحدث الجامع بينهما، لا يجرى لما تقدم في التنبيه الثاني من ان استصحاب عدم حدوث الفرد الطويل في الاحكام، منها: الحدث، يترتب عليه ارتفاع الكلّي - وبعبارة اخرى - ان كل مكلف، بمقتضى الآية الشريفة (إذا قمتم الى الصلاة الخ) يجب عليه الوضوء للصلاة، خرج عنها المحدث بالحدث الاكبر، فإذا جرى استصحاب عدم كونه محدثا بالحدث الاكبر، يدخل تحت العام المزبور. القسم الثالث من اقسام استصحاب الكلّي واما القسم السادس: وهو القسم الثالث من اقسام استصحاب الكلّي، وهو، ما لو علم بحدوث فرد وارتفاعه، الا انه يحتمل ان يكون فرد آخر حادثا مقارنا لحدوث هذا الفرد أو مقارنا لارتفاعه، فيكون الكلّي باقيا، وهذا يتصور على وجوه، إذ الفرد المحتمل ثبوته وبقائه، تارة يكون من مراتب ما علم تحققه كالسواد الضعيف المحتمل قيامه مقام السواد الشديد، واخرى يكون مبائنا معه، والثاني على وجهين إذ الفرد المحتمل المبائن، قد يحتمل وجوده مع الفرد المعلوم حدوثه وارتفاعه، وقد يحتمل وجوده مقارنا لارتفاعه. اما الالوجه الاول: كما لو علم بالسواد الشديد وارتفاعه واحتمال بقاء السواد الضعيف، فلا اشكال في جريان الاستصحاب فيه، لان الشدة، والضعف من مراتب وجود شئ واحد، بل يستصحب بقاء ذلك الوجود الشخصي ويقال ان كان موجودا قطعاً يشك في بقاءه فيستصحب. وقد يتوهم انه من هذا القبيل الوجوب والاستحباب بتخيل ان الاستحباب من